كتاب

ميرنا الشدياق

اللامركزيّة الإداريّة حبيسة الأدراج في لبنان منذ عقود مدخل للإصلاح وبوّابة نحو التنمية المستدامة

تعد اللامركزية الادارية من ابرز العناوين الاصلاحية المطروحة في لبنان منذ اتفاق الطائف عام 1989، والذي نص صراحة على "اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة". الا ان هذه الفكرة على رغم اهميتها، بقيت حبرا على ورق، وسط نظام مركزي يعاني من البيروقراطية، والتضخم في السلطة المركزية على حساب المجالس المحلية

تهدف اللامركزية الى نقل بعض الصلاحيات الادارية والمالية من السلطة المركزية الى السلطات المحلية كالاتحادات البلدية والمحافظات والاقضية، بما يسمح باتخاذ قرارات اقرب الى الناس واكثر فاعلية في تلبية حاجاتهم. وهي لا تعني التقسيم او الفيديرالية، بل توزيعا اكثر عدالة وكفاءة للسلطة داخل الدولة الواحدة.

في هذا السياق، صدر كتاب للناشط السياسي الدكتور بول الحامض بعنوان: "الاصلاح الاداري في لبنان - اللامركزية الادارية جسر عبور نحو التنمية المستدامة" يقارب فيه قضايا الاصلاح الاداري، حيث يدمج بين التحليل السياسي والتشخيص البنيوي والتوصيات العملية، مقدما رؤية استراتيجية تمكن لبنان من تخطي ازماته الادارية والانمائية.

خصص الكتاب حيزا مهما لتجربة البلديات اللبنانية ودورها المحوري في تطبيق اللامركزية الادارية، اضافة الى معالجات معمقة لتحديات الحوكمة، الفساد، التوزيع غير العادل للموارد، وغياب ثقافة المساءلة، ويضم نماذج دولية للاصلاح الاداري.

وبحسب الكاتب، فان "اللامركزية الادارية تعد من الركائز الاساسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الاداري، اذ يساهم تفويض الصلاحيات الى السلطات المحلية والادارات التابعة لها في تحسين توزيع الموارد ورفع كفاءة اتخاذ القرار على المستوى المحلي، مما يحد من مخاطر التواطؤ والفساد الناجمين عن تركز السلطة في جهة مركزية واحدة. وفي ظل النظام اللامركزي، تتميز الادارات المحلية بقربها الجغرافي من المواطنين، مما يسهل مراقبة ادائها والابلاغ عن اي تجاوزات او ممارسات غير قانونية".

وفي السياق اللبناني، حيث يطغى الطابع الطائفي ونهج المحاصصة على النظام السياسي، يرى الكاتب انه "يمكن ان يشكل اعتماد اللامركزية الادارية خطوة فاعلة نحو الحد من هيمنة النفوذ السياسي المركزي، وتعزيز بناء مؤسسات محلية تتمتع بقدر اكبر من الاستقلالية والنزاهة. من شأن هذا التحول ان يساهم في مكافحة الفساد الاداري بشكل اكثر فعالية، عبر تفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية على مستوى البلديات والمناطق، الى جانب ضمان الشفافية الكاملة في مختلف العمليات الادارية".

ويعتبر ان "الغاء التدخل السياسي في التعيينات الادارية في لبنان يمثل خطوة محورية نحو بناء ادارة عامة فعالة شفافة، وعصرية. فالنهج السائد، القائم على المحاصصة الطائفية والحزبية، اسهم في تقويض كفاءة مؤسسات الدولة، وادى الى تراجع مستوى الخدمات، وهدر الموارد، وتراجع الثقة العامة بالمؤسسات الرسمية. في المقابل، ان اعتماد معايير الكفاءة والجدارة والنزاهة في التعيينات، من خلال اليات شفافة ترتكز الى امتحانات، مقابلات موضوعية، ولجان مستقلة، من شأنه ان يعزز المهنية، ويؤسس لادارة قادرة على تنفيذ السياسات العامة بعيدا عن الضغوط السياسية".

في هذا الاطار، يشير الى ان "القطاع العام في لبنان يشهد ازمة حادة وغير مسبوقة تتمثل في ارتفاع معدلات الشغور الوظيفي، مما يهدد قدرة الدولة على تقديم خدماتها الاساسية بكفاءة. ترجع هذه الازمة بشكل رئيسي الى الازمة الاقتصادية المستمرة التي دفعت العديد من الكفاءات واصحاب الاختصاص الى الهجرة، مما زاد من تعقيد المشهد الاداري، واضعف قدرة الدولة على ادارة مواردها ومؤسساتها بشكل فعال. تتطلب معالجة هذه الازمة اتخاذ اجراءات جذرية للتعامل مع الواقع الحالي، حيث يمكن للرقابة المؤسسية ان تلعب دورا حاسما في رفع مستوى الكفاءة وتحسين اداء الجهاز الحكومي. من ابرز هذه الاجراءات تفعيل دور الهيئات الرقابية المستقلة".

"الامن العام" اجرت حوارا مع الناشط السياسي الدكتور بول حامض.

■ ما هو مفهومك للاصلاح الاداري؟

□ هو مشروع كبير جدا، لقد وضعنا خطة للتنفيذ لكن الكتاب وحده لا يكفي. يشمل الاصلاح الاداري كل القطاع العام بمؤسساته كافة وصولا الى البلديات. شرحت في الكتاب اهمية توسيع العلاقة بين القطاعين العام والخاص من خلال شراكة فعلية، وان تتوزع الصلاحيات، شرط ان يؤمن القطاع الخاص الكفالات المالية الالزامية كأداة رقابية استباقية تضمن حماية المال العام من الغش والاحتيال. القطاع الخاص يحمي القطاع العام والعكس صحيح، وعندما يكون هناك عمل فعلي من المؤكد سيثمر ذلك انتاجا مميزا واستثمارات.

■ من اين نبدأ اليوم في لبنان في ظل الترهل الاداري الموجود؟

□ تحدثنا في الكتاب عن اللامركزية الادارية عبر القضاء التي هي ليست تقسيما، بل بالعكس يبقى لبنان الكبير في ظل سلطة موحدة تشرف على السلطات المصغرة، وذلك باعطاء صلاحيات لرؤساء البلديات وتفعيل دورهم، اضافة الى توسيع اللامركزية الادارية وتوسيع القطاع العام باداراته عبر الاقضية والمحافظات اذا لزم الامر من اجل دور فعال، وان لا تنحصر كل الامور في بيروت كما هي الحال اليوم. اوصلتنا سياسة الاهمال التي اتبعها السياسيون الى حالتنا هذه. لذلك، ان اللامركزية الادارية ضرورية لمصلحة الشعب وكل الاقضية والقرى، عندها يتحقق الانماء وتؤدي المنافسة الى انتعاش المناطق كلها. يجب ان يبدأ الاصلاح الاداري من اللامركزية الادارية ومن الادارات العامة. كما اشير الى اهمية الحكومة الالكترونية لتسهيل الخدمات عبر المنصات الالكترونية، ومنها يبدأ الاصلاح. اتمنى توافق جميع الافرقاء السياسيين على تسهيل هذا الموضوع.

الناشط السياسي الدكتور بول الحامض.

في صدد انشاء لجنة من مثقفين لبنانيين غير حزبيين

■ عن اي لامركزية تتحدثون وقد تم الحديث عن اللامركزية الادارية الموسعة؟

□ لقد حكي الكثير عن فيديرالية او عن كونفديرالية او تقسيم ومشاريع اخرى. لقد وردت اللامركزية الادارية في اتفاق الطائف الذي لم تطبق كل بنوده. كما ان اللامركزية غير موثقة كتابة ان كان بقوانين او بآليات تنفيذ او مشروع عمل، وهي مسألة تحتاج الى ورش عمل لتفسيرها عبر الجامعات والبلديات، ولأنه لم يوضع اي مشروع عمل موثق خطيا وضعت هذا الكتاب. اضافة الى انه ليس هناك اي صناعة لبنانية مثل اتفاق او موسوعة عن الاصلاح الاداري لأنه كانت تفرض علينا الاتفاقات من الخارج. تقوم كل الدول النامية باصلاحات من اجل خلق منافسة اضافية، اذ انه لا يرتفع النمو الاقتصادي في كل دول العالم اذا لم يكن هناك من مبادرة لوضع خطط اصلاحية، لا بل يتراجع. للاسف، في لبنان لم نضع خططا انقاذية او خططا اصلاحية منذ 100 سنة حتى يزداد النمو الاقتصادي، لا بل اين اصبح اقتصادنا اليوم؟ بدل التهويل والحديث في الاعلام، قررت توثيق كل ذلك في كتاب ليطلع جميع الناس على معنى اللامركزية الادارية والاصلاح الاداري للوصول الى بلد نموه منتج ونسير على السكة الصحيحة.

■ من اين يجب البدء للانطلاق باللامركزية الادارية؟

□ البداية من الحكومة الالكترونية وتوثيق كل الامور الكترونيا ليتابع المواطن كل معاملاته الكترونيا. بمجرد تقسيم الادوار في اللامركزية الادارية عبر الاقضية وحصول المنافسات بين الاقضية عن طريق جذب المستثمرين الى مناطقهم ووضع خطط عملية للتوأمة مع شركات استثمارية، يزداد النمو في القضاء مما يخلق غيرة ايجابية بين الاقضية من اجل الافضل. نقترح مثلا تطوير مرفأ صيدا وتجهيز مرفأ طرابلس بعتاد اضافي وموظفين وآليات عمل. عند تنمية كل المرافئ والاقضية، من الممكن ان يحصل التنافس جمركيا. اعطيك مثالا: في جبل علي في دبي يمكن ادخال بضاعة معفاة من الرسوم، فيما ادخالها الى دبي يتطلب دفع جمرك عليها. في اللامركزية التي ذكرتها، يتوجب على كل قضاء ان يتخذ منحى تنافسيا لانماء منطقته اكثر ◄

◄ فاكثر، وبالتالي يصبح النطاق واسعا للمنافسة. تحدثنا في الكتاب عن توزيع الادارات عبر الاقضية، وتوزيع دور وزارة الصحة والسجون على ان لا تكون كلها مكتظة في روميه، حتى تحكم كل منطقة حالها بحالها ومسؤولة عن نفسها.

■ ما الذي يمنع تطبيق اللامركزية في لبنان؟ هل السبب السلطة السياسية التي تخشى من تراجع دورها؟

□ اللامركزية الادارية لا تناسب الاحزاب. اذ انه بمجرد الدخول في القضاء وتصغير نطاق الاحزاب سيضعف نفوذها وسلطتها. ما يمنع تنفيذها هو السلطة الحاكمة التي لم تقم على مدى 40 سنة بأي خطوة من اجل الانماء في البلد. لم تعمل الاحزاب في اي يوم من الايام على وضع خطة او اجندة لطرحها وتنفيذها. ما دفعني الى وضع الكتاب هو رؤيتي للمبعوثين الاجانب الذين يتوافدون الى لبنان ويقولون لنا: كافحوا الفساد، ابدأوا الاصلاحات الادارية، ضعوا الخطط ونحن الى جانبكم. كما فهمت، ان احدا من الخارج سيضع لنا اتفاقا، اذ انه من المؤكد اننا لن نطبقه كما حصل في اتفاق الطائف. في النتيجة، اذا كتبت لنا دولة ما الدرس او الفرض لتطبيقه، فان الرسوب حتمي لأنه في الاصل لم نكتبه نحن حتى نفهمه وهو لا ينطلق من فكرنا. ما قمت به هو الكتابة داخليا من لبنان لتطبيق ذلك بشكل صحيح. لدينا بلد جنة على الارض لكن ويا للاسف، لا وجود لخطط اصلاحية او ادارية لتطويره البلاد.

■ هل يمكن تطبيق اللامركزية اليوم؟

□ انا في صدد انشاء لجنة من مثقفين ودكاترة لبنانيين غير حزبيين. قمت بجولات على المسؤولين والقيادات ومنها لقاء مع المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير ونشكره على استقبالنا، كما التقينا مرجعيات روحية. نأمل ان يتم تبني الفكرة التي طرحت في الكتاب،

غلاف الكتاب.

اللامركزية الادارية تحقق الانماء وتؤدي الى المنافسة فتنتعش المناطق

وهي مبادرة شخصية اذ انني لا انتمي الى اي حزب او فريق سياسي او تمولني جمعيات. اعمل على ايصال الرسالة: هذه هي الخطة الاصلاحية التي يجب ان تطبق في لبنان للوقوف مجددا، مكافحة الفساد، واعادة هيكلة الادارات العامة. الهدف ايضا من تأليف اللجنة هو تنظيم ورش عمل في كل المناطق لشرح اللامركزية عبر الجامعات والبلديات والمراكز الثقافية، وللتأكيد على ان خطتنا ليست تقسيما بل هي اصلاح اداري حقيقي ومن اجل زيادة الوعي حول الموضوع.

■ يحكى الكثير عن هيكلة القطاع العام، الى اي مدى تخدم الفكرة التي تتحدثون عنها؟

□ هيكلة القطاع العام كما ذكرت يجب ان تتوسع عبر الاقضية وان لا تكون محصورة في بيروت. بمجرد دخولنا في الحكومة الالكترونية، نكون قد خفضنا الكثير من اعداد واعباء الموظفين وعناء المواطن للحصول على معاملاته. من المؤكد ان هيكلة القطاع العام تخدم اللامركزية الادارية. فمن ضمن اقتراحاتي مثلا ان يتم دفع الكهرباء مسبقا كبطاقة تشريج الخلوي، ولقد وضعتها في آلية التنفيذ حيث يحدد من خلالها المواطن حاجاته من الكهرباء ومصروفه، وبالتالي يصبح لديه نموا ذاتيا حتى ينمو ويتطور مع الايام. نحن نعلم ان هناك من يصرف كهرباء بالاف الدولارات في لبنان ولا يدفع، وهناك من يصرف بـ10 دولارات واول من يدفع.

■ من اي ارضية انطلقت لوضع الكتاب؟

□ لدينا دستور رائع وقوانين من انزه القوانين في العالم، لكنها لا تطبق. انطلقت على سبيل المثال من دولة الامارات، كيف بنت امارة ودولة عظيمة من حبة رمل خلال 40 سنة. لقد استأذنت من دولة الامارات لتكون صيغة على سبيل المثال في الكتاب، واتت الموافقة. لقد تأثرت عندما قالوا لي: نحن نكبر فيكم لأنكم انتم من بنيتم الامارات. لقد منحوني في احتفال توقيع الكتاب درعا تقديرية، كما ابدت الامارات استعدادها للوقوف الى جانبنا للشروع في الاصلاح الاداري. كما انهم على استعداد تام للمساعدة في تنفيذ الخطة التي وضعت في الكتاب. اما الحافز الاساسي لهذا الكتاب، فهو تعلقي بلبنان لانني لا اريد الغربة. لا اريد انا وعائلتي مغادرة لبنان. خلال السنوات القليلة الماضية، هاجر نحو 500 الف مواطن، لذلك اردت ان اقوم بصناعة لبنانية نفتخر بها، اذ انه من 100 سنة الى اليوم لم توضع خطة لبنانية مئة في المئة للاصلاح الاداري.

بيوجراف هورايزون PET/CT

جهاز التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني/التصوير المقطعي المحوسب الجديد في قسم الطب النووي في مستشفى جبل لبنان الجامعي مزوّد بأحدث الأجهزة من **Siemens**، وهو جهاز تصوير بتقنية متعددة الكواشف مع أحدث البرامج المتوفرة في البلاد.

تم تصميم الجهاز بتقنيات توفر جودة صورة عالية ودقة فائقة، مع تقليل جرعة المواد المشعة المحقونة للمرضى وتقليل وقت الفحص، مما يعزز القدرة على اكتشاف الآفات الصغيرة بدقة أكبر، ما يؤدي إلى تشخيص أكثر دقة وتحديد مراحل المرض لدى مرضى السرطان وبعض الحالات الحميدة

Biograph horizon PET CT scan

Our new Positron Emission Tomography/Computed Tomography (PET/CT) in the Nuclear Medicine Division at Mount Lebanon Hospital University Medical Center (MLHUMC) is equipped with the most recent, state-of-the-art Biograph Horizon PET/CT scan by Siemens, 16-multidetector Time-of-Flight scan with the most up-to-date software in the country. Designed with technologies that offer a high image quality and resolution, lower injected radiotracer doses to the patients and faster scan time, our new PET/CT scan enhances the detectability of smaller lesions, leading to a more accurate diagnosis and disease staging of cancer patients and certain benign conditions.